معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 20/ العدد 2 (ديسمبر 2025): ص.ص: 447-466

فعالية رقمنة الإجراءات القضائية في سرعة المحاكمة الجزائية

(The Effectiveness of Judicial Procedure Digitalization in Expediting Criminal Trials)

محي الدين مغوفل*[1]. مفتاح براشمي[2]

[1][2] جامعة أحمد زبانة غليزان، مخبر التشريعات الدولية للبحار وأثرها على المنظومة القانونية البحرية في الجزائر، الجزائر

mahieddine.meghoufel@univ-relizane.dz[1] bmefta@ univ-relizane.dz[2]

تاريخ الاستلام: 2025/09/27؛ تاريخ القبول: 2025/12/04؛ تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

تعد العدالة ركيزة أساسية لدولة القانون، لكنها عانت تقليديًا من البطء والتأجيلات، لذا جاءت الرقمنة كحل استراتيجي للتحول من العدالة الورقية إلى الرقمية، باستخدام التكنولوجيا في التحقيق، تبادل الملفات، التبليغات، والمحاكمات عن بعد. تلك التي تم النص عليها منذ 2015 إلى غاية قانون الإجراءات الجزائية رقم 14/25، بما في ذلك دستور 2020 الذي نص على الفصل في آجال معقولة، فيما أطلقت وزارة العدل منصات رقمية للسجل العدلي ومتابعة الملفات والمحاكمة عبر الاتصال المرئي، خصوصًا خلال جائحة كوفيد-19.

تسهم الرقمنة في تقليص آجال التحقيق وتسريع المحاكمات، مع ترشيد النفقات وتعزيز الشفافية والحد من الفساد، لكنها تواجه تحديات مثل ضعف البنية التحتية، مخاطر الأمن السيبراني، واحتمال المساس بضمانات المحاكمة العادلة. لذا تحتاج إلى إطار تشريعي واضح واستثمارات وحماية صارمة للحقوق الأساسية لتكون أداة فعالة دون الإضرار بالعدالة.

كلمة مفتاحية: الإجراءات الجزائية؛ الرقمنة؛ المحاكمة العادلة.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

Justice is a fundamental pillar of the State of law, but historically it has been subject to many delays and postponements, The raison that the digitalization has emerged as a strategic solution for the transition from paper to digital justice, leveraging technology for investigations, documents exchange, summons, and remote trials. Since 2015, Algerian legislator has adopted laws such as 15-03 and 15-12, and the 2020 constitution emphasized trials within reasonable timeframes. In response to the challenges posed by the pandemic, the Ministry of Justice has launched digital platforms for criminal records, file following, and video conferencing for trials.

Digitization has been shown to reduce investigation times and speed up trials, while rationalizing costs, enhancing transparency, and reducing corruption. However, the region is confronted with several challenges, including inadequate infrastructure, potential cyber security risks, and the possibility of compromising fair trial guarantees. In order to ensure its effectiveness without compromising justice, it is essential to establish a comprehensive legislative framework, allocate substantial investment, and rigorously safeguard fundamental rights.

Keywords: Penal Procedures; Digitalization; Fair Trial.

المقدمة:

تُعتبر العدالة إحدى الركائز الأساسية في أي نظام ديمقراطي يسعى إلى تكريس دولة القانون. ولعلّ أهم ما يميز العدالة الجزائية هو حساسيتها البالغة، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بحرية الأفراد وحقوقهم الأساسية من جهة، وبحماية النظام العام وضمان استقرار المجتمع من جهة أخرى. ولهذا حرص المشرع الجزائري، شأنه شأن باقي التشريعات المقارنة، على وضع قواعد دقيقة تضمن التوازن بين حقوق المتهم وضمانات المحاكمة العادلة، وبين مصلحة المجتمع في متابعة الجناة ومعاقبتهم وفقًا للقانون. غير أن التجربة العملية أثبتت أن تحقيق هذا التوازن غالبًا ما تعترضه عوائق عديدة، في مقدمتها بطء الإجراءات القضائية، الذي يُفضي إلى تأجيل النظر في القضايا أو حتى تقادمها.

فقد ظلت الإجراءات القضائية في الجزائر ولسنوات طويلة رهينة الوسائل التقليدية القائمة على الورق، وهو ما أدى إلى تراكم الملفات، إطالة أمد التحقيقات، تكرار التأجيلات، وزيادة الضغط على القضاة والنيابات العامة. ومع تزايد حجم القضايا الجنائية وتعقيدها، خصوصًا في ظل مواكبة مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود والجرائم الإلكترونية، برزت الحاجة الملحة إلى اعتماد وسائل حديثة قادرة على إعادة هيكلة المنظومة القضائية بما يتماشى مع متطلبات العصر.

في هذا السياق، ظهرت الرقمنة كأحد الحلول الجوهرية التي اعتمدتها العديد من الأنظمة القضائية حول العالم لمواجهة معضلة بطء العدالة. إذ تمثل الرقمنة نقلة نوعية من العدالة الورقية إلى العدالة الإلكترونية، عبر استعمال تقنيات المعلومات والاتصال في تسيير الملفات القضائية، تحرير المحاضر، تبادل المذكرات، بل وحتى عقد الجلسات عن بعد. ويُنظر إلى هذا التحول على أنه تجسيد عملي لمبدأ "العدالة في متناول الجميع"، من خلال تسهيل النفاذ إلى المعلومة القضائية، تقليص الأعباء المادية والبشرية، وتسريع وتيرة الفصل في القضايا.

لقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة ديناميكية واضحة في هذا المجال، إذ أطلقت وزارة العدل منذ 2019 برنامجًا وطنيًا لعصرنة العدالة، تضمن إنشاء موقع لاستخراج صحيفة السوابق القضائية اكترونيا، اعتماد نظام تسيير القضايا الجزائية رقميًا، إطلاق منصات إلكترونية لتتبع الملفات، وتفعيل المحاكمة عن بعد باستخدام تقنية الاتصال المرئي. وقد كان لجائحة كوفيد-19 دور أساسي في تسريع هذا التحول، بعدما فرضت القيود الصحية على السلطات القضائية البحث عن بدائل للإجراءات الحضورية. وهكذا تحولت الرقمنة من خيار استراتيجي طويل المدى إلى ضرورة استعجالية تمليها الظروف الاستثنائية.

غير أن هذا التحول يثير عدة إشكاليات قانونية وحقوقية؛ فمن جهة، لا يمكن إنكار أن الرقمنة تساهم في تقليص آجال المحاكمة، إذ تسمح بتسريع تبادل المعلومات بين الضبطية القضائية والنيابة العامة، وتفادي تأجيل الجلسات بسبب غياب الأطراف أو صعوبة التنقل، فضلًا عن تقليص كلفة التقاضي. ومن جهة أخرى، تُطرح تساؤلات جدية حول مدى احترام هذه الرقمنة لمبادئ المحاكمة العادلة، خاصة ما يتعلق بحق الدفاع، مبدأ العلنية، سرية التحقيق، وحماية المعطيات الشخصية.

من هنا يبرز الإشكال المركزي لهذا البحث: إلى أي مدى تحقق رقمنة الإجراءات القضائية فعالية في تسريع المحاكمة الجزائية في ظل تكريس حقوق الدفاع؟

وتنبثق عن هذا الإشكال عدة تساؤلات فرعية، منها:

ما هو الإطار القانوني الذي يؤسس لرقمنة الإجراءات القضائية في الجزائر؟

ما هي الأهداف التي تسعى الرقمنة إلى تحقيقها في مجال العدالة الجزائية؟

ما هي مظاهر الفعالية التي حققتها الرقمنة في تقليص أمد التقاضي الجزائي؟

ما هي التحديات والعوائق التي تحول دون تحقيق الفعالية المرجوة؟

فالفرضية الموجودة هي مدى إمكان القول إن الرقمنة جاءت لتكريس العدالة الناجعة، السريعة الفعالة، التي تقوم على مبادئ الشفافية، مع فرضية أن استعمال الوسائل الرقمية ممكن أن تتحول إلى أداة تُهدد جوهر العدالة، لاسيما حماية حقوق الدفاع وضمان المحاكمة العادلة، ذلك في حالة إذا لم تُواكب بضمانات قانونية وتقنية كافية.

المطلب الأول: الإطار النظري والقانوني لرقمنة الإجراءات القضائية:

تُعد الرقمنة اليوم من أبرز ملامح تطور المجتمعات الحديثة، فهي تمثل انتقالًا جذريًا من العمل الورقي التقليدي إلى العمل الإلكتروني المبني على تقنيات المعلومات والاتصال، وقد لعبت التكنولوجيا الحديثة دور هام على مستوى قطاع العدالة أدت الى ضرورة دمج تقنياتها مع قانون الإجراءات الجزائية بنمطه التقليدي [1]. فإذا كانت الرقمنة قد وجدت طريقها إلى الميدان الاقتصادي والاجتماعي والإداري، فإن دخولها إلى المجال القضائي يشكل ثورة حقيقية، بالنظر إلى حساسية قطاع العدالة ومكانته في تكريس سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات. إن رقمنة الإجراءات القضائية ليست مجرد تحديث تقني، بل هي إعادة هيكلة شاملة لمنظومة العدالة، بما في ذلك القواعد الإجرائية، البنية التحتية،

(1) -عقبة بوعمرة، ناصر زرورو، التقاضي في البيئة الرقمية بين ضمان السرعة في الإجراءات وتجاوز ضمانات المحاكمة العادلة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو ، المجلد19، العدد02، السنة2024، ص495.

وطرق تسيير القضايا.

وعليه، فإن فهم فعالية الرقمنة في تسريع المحاكمة الجزائية يقتضي أولًا الوقوف عند الأسس المفاهيمية والقانونية لهذه الظاهرة، وذلك عبر التطرق إلى إطارها المفاهيمي (الفرع الأول)، ثم إبراز الإطار القانوني الذي أسس لها في التشريع الجزائري والتجارب المقارنة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة في مرفق القضاء

تُعدّ الرقمنة في مرفق القضاء من أبرز مداخل تحديث العدالة وتطوير أدواتها، إذ تهدف إلى إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف مراحل العمل القضائي. فهي لا تقتصر على تحويل الإجراءات التقليدية إلى صيغ إلكترونية فحسب، بل تمتد لتشمل إعادة هيكلة طرق تقديم الخدمة القضائية بما يضمن السرعة والشفافية. كما أنّ الرقمنة تُشكل وسيلة فعّالة لتقريب العدالة من المتقاضين وتعزيز مبدأ المساواة في اللجوء إليها[2]. ومن هذا المنطلق، يقتضي التوقف عند مفهوم الرقمنة وأبعادها داخل مرفق العدالة لإبراز دلالاتها وآثارها العملية.

أولا: مفهوم الرقمنة و أبعادها في مرفق العدالة

تعددت التعاريف التي أعطاها الفقه لمفهوم الرقمنة في المجال القضائي، غير أن جوهرها يتمثل في التحول من المعالجة الورقية إلى المعالجة الإلكترونية للمعلومات والمعاملات. فقد عرفها الفقه على أنها:" سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والرسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين[3] ". وما

(2) خالد حسن، أحمد لطفي،التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 19.

(3) حايطي فطيمة، هروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021، ص 138.

يستشف من هذا التعريف أن تحريك الدعوى ومباشرتها والفصل فيها يكون من طرف قضاة متخصصين في هذا المجال وبوسائل مستحدثة تلبي طبيعة القضاء الالكتروني. وعرفها جانب أخر من الفقه:" سلطة لمجموعة من القضاة المتخصصين من أجل النظر في الدعاوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية ، ضمن أنظمة معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل عبر برامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها، وكذا تنفيذ الأحكام الصادرة لكل دعوى بهدف تحقيق الوصول السريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين[4]".

وعليه فيمكن القول أن رقمنة القضاء الجزائي هو اعتماد الوسائط التكنولوجية الحديثة لإدارة الدعوى القضائية في مختلف مراحلها، ابتداءً من تلقي الشكاوى والعرائض، مرورًا بمرحلة التحقيق والمتابعة، وصولًا إلى جلسات المحاكمة وتنفيذ الأحكام.

لم تعد الرقمنة في القضاء الجزائي مجرد خيار تقني بقدر ما أضحت توجهًا استراتيجيًا يرمي إلى إحداث نقلة نوعية في طريقة إدارة العدالة الجزائية، فهي تتخذ أبعادًا متعددة ومتكاملة؛ إذ يظهر البعد الإداري من خلال الانتقال من التسجيل الورقي التقليدي للقضايا إلى تسجيلها وتسيير جداولها عبر أنظمة معلوماتية متطورة تضمن الدقة وسرعة الوصول إلى البيانات، بينما يتمثل البعد الإجرائي في اعتماد أدوات رقمية جديدة مثل المحاضر الإلكترونية والتبليغات الرقمية والمذكرات المودعة عبر منصات إلكترونية، مما يقلص من الزمن المستغرق في الإجراءات التقليدية. أما البعد القضائي فيتجسد في عقد جلسات المحاكمة عن بُعد باستعمال تقنيات الاتصال المرئي، وهو ما يتيح للقاضي والمتقاضين وأطراف الدعوى حضور الجلسة دون ضرورة الانتقال المادي إلى قاعة المحكمة، الأمر الذي يساهم في تيسير العدالة وتقليص التأجيلات. ويبرز كذلك البعد التوثيقي في إنشاء أرشيف إلكتروني متكامل للقضايا، بما يسمح باسترجاع الوثائق وتتبع مسار الملف القضائي في أي وقت وبأقل جهد، ويؤدي إلى تعزيز الشفافية في العمل القضائي. هذه الأبعاد مجتمعة تعكس إرادة واضحة لدى المشرع الجزائري في جعل العدالة

(4) خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر،2020، ص 13.

أكثر سرعة وفعالية وشفافية، غير أنها تثير في الوقت نفسه تحديات كبيرة تتعلق بمدى ضمان حماية البيانات القضائية الحساسة، والحفاظ على حقوق الدفاع، وضمان مبدأ المساواة بين الأطراف أمام القضاء في ظل التحول الرقمي المتسارع.

الفرع الثاني: تطور الرقمنة وتجارب مقارنة

عرفت الرقمنة القضائية تطورًا متباينًا عبر الدول:

- **فرنسا:** أطلقت عدد من المنصات الإلكترونية البارزة التي تعكس مدى تقدّم العدالة والتقاضي الرقمي، وأصبحت أمثلةً يُحتذى بها في الطريق نحو القضاء الذكي. من أبرز هذه المنصات مشروع **PPN** (**Procédure Pénale Numérique**) أحد أبرز المشاريع الحكومية الرائدة في رقمنة الاجراءات الجزائية. هذا المشروع، الذي أُطلق منذ 2018 بين وزارة العدل ووزارة الداخلية، يُتيح معالجة الإجراءات القضائية جنائيًا بصورة رقمية تامة من مرحلة تقديم الشكوى إلى مرحلة النطق بالحكم، مع اعتماد التوقيع الإلكتروني وإلغاء الأوراق [5]، كما أطلقت مشروع "العدالة الرقمية**(Justice Numérique)** " [6] التي تتيح تقديم طلبات الإجراءات المدنية إلكترونيًا، مثل الوقاع القضايا البسيطة أو القضايا التي لا تستلزم حضورًا أو تمثيلاً قانونيًّا مُعقَّدًا، مع توفير متابعة حالة الملف، استدعاء الأطراف، والإشعارات عبر الوسائل الرقمية. كما أطلقت منصة**Télérecours** [7]، وهي منصة للقضاء الإداري تُتيح للمتقاضين تقديم الطعون أمام المحاكم الإدارية (المحاكم الإدارية، المحاكم الإدارية للاستئناف، والمجلس الدستوري) إلكترونيًا، وإيداع الوثائق ومتابعة حالة الملف. وهذا منذ 2019.

- الإمارات العربية المتحدة: كانت من الدول الرائدة في المنطقة العربية، حيث اطلقت

(5) Direction interministérielle de la transformation publique (France), « Procédure pénale numérique : rendre la justice plus rapidement », disponible sur : https://www.modernisation.gouv.fr/publications/procedure-penale-numerique-rendre-la-justice-plus-rapidement?utm , consulté le 25 septembre 2025 à 17 h 48.
(6) Ministère de la Justice française, « Plateforme Saisir la justice en ligne pour le dépôt des demandes et des procédures civiles par voie électronique », disponible sur : https://www.justice.fr/contact/saisir?utm_
, consulté le 25 septembre 2025 à 17 h 33
(7) Site Télérecours, disponible à l'adresse : https://www.telerecours.fr/
(consulté le 23 septembre 2025 à 14h21.)

موقع اطلقت دائرة القضاء في أبوظبي يقدم خدمة **Remote Court Hearings**[8] التي تتيح حضور الجلسات عن بُعد باستخدام تطبيقات مثل**MeetMe** و **Webex**للأطراف المعنية (المتهم، المدعي، الشهود، المحامون)، أيضا وزارة العدل الإماراتية أطلقت مبادرة تسمى **Virtual Digital Pleading**[9] تتيح للمتقاضين رفع مذكراتهم وطلبات الدعوى إلكترونيًا، والاستجابة لها من الطرف الآخر تحت إشراف القاضي أو مدير القضية. هذه المنصة متوفّرة 7/24، وتهدف إلى تسهيل الوصول إلى العدالة، وتخفيض الوقت والجهد، بما يعادل الوصف بأن هناك "أنظمة المحاكم الذكية" والخدمات الإلكترونية.

--المغرب: أطلقت وزارة العدل المغربية عدة خدمات رقمية لتعزيز الوصول إلى العدالة، منها **e-Justice Maroc** لمتابعة الملفات القضائية المدنية والجنائية والإدارية والتجارية عبر الهواتف الذكية، و**casier judiciaire électronique** لحصول على صحيفة السوابق القضائية إلكترونيًا، بالإضافة إلى بوابة مرجعية للمهنيين القضائيين وخدمات الدفع الإلكتروني للغرامات، بهدف تقليص الإجراءات الورقية وتقليل مدة الانتظار. كما تُستخدم منصة**mahakim.ma** كمنصة رسمية لتقديم بعض الخدمات القضائية عن بعد والاستعلام عن مراحل القضايا، في حين يواصل مشروع **Tribunal numérique**تطوير أرشفة القضايا رقمياً وتيسير مشاركة الوثائق بين الجهات القضائية وتحسين وصول المعلومات القضائية عن بعد. هذه التجارب المقارنة توضح أن الرقمنة لم تعد خيارًا بل أصبحت ضرورة عالمية لمواجهة التحديات المرتبطة بطول آجال المحاكمات وتضخم عدد القضايا.

-تم إطلاق أنظمة للمحاضر الإلكترونية وخدمات مماثلة في عدة دول عربية، منها السعودية عبر المنصة الرقمية حيث جاء فيها تتيح خدمة التقاضي الإلكتروني لأطراف الدعوى الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية كما تمكنهم من الترافع الإلكتروني وتبادل المذكرات والرد على طلبات الدائرة، وتقديم المستندات والمحررات وعقد (الجلسة الكتابية) و(الجلسة المرئية)، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض عليه

(8)Remote Court Hearings وتعني جلسات المحاكمة عن بُعد :

(9)Virtual Digital Pleading وتعني لمرافعات الرقمية الافتراضية :

أمام المحكمة الأعلى درجة. وتحافظ الخدمة على الضمانات القضائية وفق حوكمة تضمن تحقيق تلك الضمانات بما يتناسب مع طبيعة هذا المسار [10].

مصر: طوّرت خلال السنوات الأخيرة منظومة متكاملة من المنصات والخدمات الإلكترونية لرقمنة الإجراءات القضائية وتيسير النفاذ إلى العدالة. من أبرز هذه المنصات منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية (ELEC) التي تتيح رفع الدعاوى الاقتصادية ومتابعتها وإيداع المستندات إلكترونيًا[11]؛ ويمكن الدخول إليها مباشرة. كما توفر بوابة وزارة العدل مجموعة من الخدمات الحكومية القضائية (الاستعلام عن موقف الدعوى، سير الجلسات، إلخ) عبر نموذج الخدمات الإلكتروني الخاص بها. إضافة إلى ذلك، تجمّع بوابة «مصر الرقمية» خدمات قضائية مركزية (مثل إقامة دعوى مدنية والاستعلام عن بيانات الدعوى) وربطها بأنظمة التسجيل الحكومي؛ وقد طُوّرت كذلك منظومات للتقاضي عن بُعد وتجديد الحبس إلكترونيًا لربط قاعات المحاكم بوسائل الاتصال المرئي. وبعض هذه الخدمات تشترط تسجيل الدخول بحساب (محامٍ/مستخدم) أو المرور عبر بوابة «مصر الرقمية» لتفعيل بعض العمليات.

جاءت هذه الخدمات الالكترونية لتسهيل تسريع عملية الإحالة بين الضبطية القضائية والنيابة العامة وتفادي ضياع الوقت في الإجراءات التقليدية، لكن مدى تعميمها وتفعيلها الكامل يختلف من دولة لأخرى.

الفرع الثاني: التأطير القانوني والتنظيمي لرقمنة الإجراءات القضائية في الجزائر:

لقد أصبح إدماج الرقمنة في الإجراءات القضائية ضرورة حتمية فرضتها التحولات التكنولوجية ومتطلبات تحسين خدمة العدالة. ويقتضي هذا التحول أن يستند إلى إطار قانوني ودستوري واضح يضمن مشروعيته ويكفل حماية حقوق المتقاضين. ومن هنا برزت أهمية النصوص الدستورية والتشريعية التي وضعت اللبنات الأولى لهذا المسار، باعتبارها

(10) وزارة العدل السعودية، "المنصة الرقمية للتقاضي الإلكتروني"، متاح على الرابط : https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Pages/eLitigation.aspx ، (تم الاطلاع عليه في 23 سبتمبر 2025، الساعة 16:13).

(11) بوابة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية في مصر، متاحة على:الرابط: https://elec.eecourts.gov.eg، تم الاطلاع عليه في: 25 سبتمبر 2025، الساعة 10 و42 دقيقة.

المرجع الأساس لتنظيم عملية تحديث مرفق القضاء. وعليه فإن الوقوف عند الأساس الدستوري والتشريعي يشكل خطوة جوهرية لفهم معالم الرقمنة القضائية في الجزائر.

أولا : الأساس الدستوري والتشريعي

أكدت المادة 156 من الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 على أن الدولة تسهر على تقريب العدالة من المواطن وضمان الفصل في القضايا في آجال معقولة [12]. هذا المبدأ الدستوري يشكل أساسًا لإدماج الرقمنة كوسيلة لضمان سرعة وفعالية المحاكمة.

أما على المستوى التشريعي، فقد مرت بعدة مراحل بدءا من قانون الوقاية من جرائم أنظمة المعلومات ومكافحتها (القانون 09-04) الذي منح أساسًا تشريعيًا للتعامل مع الأدلة الرقمية [13]، مما يعكس وعي المشرع بأهمية البعد التكنولوجي في العدالة.

ثم تم تعديل قانون الإجراءات الجزائية السابق (الملغى) بالقانون 15-12 لسنة 2015 حيث فتح الباب أمام إدراج الوسائط التكنولوجية، فنصت المادة 11 منه على أن التحقيق الابتدائي والمحاكمة يمكن أن يستعينا بالوسائل الحديثة بما لا يخل بضمانات حقوق الدفاع. ثم صدر القانون رقم 15-03 مؤرخ في 1 فبراير سنة 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة الذي نص على اعتماد النظام المعلوماتي المركزي لتسيير الملفات بدل السجلات الورقية[14]، وأقرّ المحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني بحجية قانونية مساوية للوثائق التقليدية. كما نظم إجراءات التبليغ الإلكتروني وفتح المجال لـ المحاكمة عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال المرئي، مع إلزام السلطات القضائية باحترام حقوق الدفاع وضمانات المحاكمة العادلة. وأكد القانون على ضرورة حماية المعطيات القضائية من أي اختراق أو إساءة استعمال، مع تحميل الجهات القضائية مسؤولية تطبيق أحكامه. وبهذا يشكّل القانون 15-03 خطوة جوهرية نحو تحديث المنظومة القضائية، رغم التحديات

(12) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.

(13) القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية ، العدد 44، الصادر بتاريخ 12 أوت 2009.

(14) قانون رقم 15-03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 هـ الموافق 1 فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة قطاع العدالة. ج ر، العدد 06، 10 فبراير 2015.

المرتبطة بالبنية التحتية، والتكوين، والأمن المعلوماتي

و في سنة 2020 أقرّ الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدّل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية (الملغى) [15]، استعمال الوسائط السمعية-البصرية في بعض مراحل الإجراءات القضائية، بما في ذلك الاستجواب، وسماع الأطراف، وإجراء المواجهات والتبليغات، وهو ما فتح المجال لاعتماد المحاكمة عن بُعد كآلية رسمية لتعزيز فعالية وسرعة الفصل في القضايا[16].

ويشكل قانون الإجراءات الجزائية الجديد لسنة 2025 محطة محورية في مسار تحديث العدالة الجزائية بالجزائر[17]، إذ كرّس جملة من الآليات الرقمية التي تسعى إلى تسريع الفصل في القضايا وضمان أكثر فعالية في إدارة الملفات القضائية. فقد نصّت المادة 308 على اعتماد التبليغ الإلكتروني في الاستدعاءات والتبليغات القضائية، مع إمكانية استخدام العناوين الإلكترونية وأرقام الهواتف للأطراف طبقًا لما ورد في المادة 13. كما أدخل المشرّع نظام التحذير (المادة 365 مكرر) والاعتراف المسبق بالذنب (المادة 365 مكرر 5) كآليات جديدة لتبسيط الإجراءات وتسوية بعض المنازعات الجزائية بشكل سريع. وإلى جانب ذلك، أقرّ القانون الرقابة الإلكترونية كأحد تدابير الرقابة القضائية البديلة عن الحبس المؤقت (المادة 15)، وأجاز اللجوء إلى مفهوم التسرب الإلكتروني (المادة 53 مكرر) في المراحل التحضيرية للدعوى... بما يعكس إرادة واضحة في توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال لخدمة العدالة دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة.

(15) الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 31 أوت 2020.

(16) تنص المادة 441 مكرر 2 من الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية: " يمكن للمحاكم المختصة أن تلجأ إلى استعمال تقنية المحادثة المرئية (الوسائط السمعية-البصرية) لاستجواب أو سماع شخص ما، أو لإجراء مواجهات بين أشخاص، أو للقيام بالتبليغات التي يقتضي قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها. ويجب أن يتم هذا الإجراء طبقًا لأحكام المادة 11 من هذا القانون. وتُقصد بجهات التحقيق في مفهوم هذا الباب: قاضي التحقيق، غرفة الاتهام، وجهات الحكم في حالة تطبيق أحكام المادة 356 من هذا القانون".

(17) قانون رقم 25-14 مؤرخ في 9 صفر عام 1447 هـ الموافق 3 أوت 2025، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 13 أوت 2025.

ثانيا: الأساس التنظيمي والعملي

أصدرت وزارة العدل عدة قرارات وزارية وتدابير فعلية لتفعيل الرقمنة، منها:

- أطلقت وزارة العدل الجزائرية المنصة الرقمية الإلكترونية عبر موقعها الرسمي **(mjustice.dz)**التي تُتيح إيداع الطلبات القضائية ومتابعة مآل الملفات القضائية إلكترونيًا، بالإضافة إلى تلقي التبليغات القضائية الرقمية بسهولة وأمان. من ضمن خدماتها أيضًا رخص الاتصال بالمحبوسين عبر الإنترنت. تهدف هذه المنصة إلى تسريع بعض مراحل الإجراءات القضائية وتبسيط الوصول إلى الخدمات العدلية. كذلك، من خلال نفس الموقع، يمكن طلب صحيفة السوابق القضائية عبر الإنترنت بدون الحاجة إلى التنقّل إلى المقرات القضائية.

ومن أبرز التدابير الرقمية التي وضعتها الوزارة:

-إمكانية إيداع الشكوى إلكترونيًا عبر المنصة الرقمية.

-الاطلاع على حالة القضايا (مآل القضية) من خلال خدمة "الإطلاع على مآل قضيتك ."

-الاستجواب عن بعد (إن وجدت هذه الخدمة أو تُضاف لاحقًا.

-تبادل وإرسال الأوراق القضائية عن بُعد.

-المحاكمة عن بُعد إذا ما سمح القانون والإمكانيات التقنية.

يتضح من خلال ما سبق أن رقمنة الإجراءات القضائية تستند إلى إطار مفاهيمي يربطها بالتحول من الورقي إلى الإلكتروني، وإلى إطار قانوني متكامل يشمل النصوص الدستورية، التشريعية، والتنظيمية. غير أن هذا الإطار، رغم تقدمه، يظل بحاجة إلى تفعيل أكبر على أرض الواقع للعمل به أكثر .

المطلب الثاني: التحديات وضمانات الرقمنة في المحاكمة الجزائية

رغم الفوائد الكبيرة التي جلبتها الرقمنة في تسريع الإجراءات، إلا أنها طرحت إشكاليات عميقة على مستويات متعددة: فنية ولوجستية من جهة، وقانونية وحقوقية من جهة أخرى. ومن هنا كان لا بد من دراسة هذه التحديات وإبراز الضمانات الكفيلة بتجاوزها.

الفرع الأول: التحديات التقنية واللوجستية:

يُعتبر ضمان نجاح مشروع الرقمنة في قطاع العدالة مرهونًا بمدى توافر الشروط التقنية واللوجستية اللازمة، إذ لا يمكن تحقيق عدالة رقمية فعّالة دون وجود بيئة تحتية تكنولوجية ملائمة قادرة على استيعاب حجم الابتكارات الحديثة. فالتحول نحو القضاء الرقمي يتطلب تجهيز المحاكم بأنظمة معلوماتية متطورة، وتأمين الشبكات الإلكترونية مع إنشاء شبكة داخلية من أجل تمكين الاتصال الجيد بين أطراف الدعوى[18] ، وتوفير وسائل الاتصال السريع والآمن، إلى جانب تدريب الكفاءات البشرية على حسن استغلال هذه الوسائل. ومن هذا المنطلق، فإن مسايرة البنية التحتية للابتكارات التكنولوجية المستجدة تشكل أساسًا لضمان استمرارية وفعالية التحول الرقمي داخل المنظومة القضائية.

أولا: ضرورة مسايرة البنية التحتية للابتكارات التكنولوجية المستجدة

إن التحول نحو الرقمنة في مجال العدالة لا يمكن أن يحقق أهدافه ما لم يقترن بتهيئة بيئة تحتية متينة قادرة على استيعاب التطورات التكنولوجية المتسارعة. فالتبليغ الإلكتروني، والمحاكمة عن بعد، وتبادل الملفات القضائية عبر المنصات الرقمية، جميعها تستلزم أنظمة معلوماتية مؤمّنة، وشبكات اتصالات سريعة، وتجهيزات تقنية ملائمة. ومن ثَمّ، فإن مسايرة البنية التحتية لهذه الابتكارات تُعد شرطًا أساسيًا لإنجاح مشروع العدالة الرقمية وضمان فعاليته واستمراريته.

ثانيا: الأمن السيبراني وحماية البيانات

إلى جانب خصوصية التجهيزات، يبرز تحدي حماية المعطيات القضائية كأحد أهم الانشغالات. فالملفات الجزائية تتضمن معلومات في غاية الحساسية تتعلق بهوية المتهمين والشهود والأدلة، وأي اختراق أو تسريب لها قد يؤدي إلى انتهاك خطير للخصوصية ويضر بسير العدالة. ومع أن الجزائر سنت القانون 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية[19]، ورغم

(18) حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، سنة 2010،ص 60.

(19) القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات =

أيضا أن الآليات لضمان حماية الخصوصية موجودة لكن تحتاج إلى مسايرة وتطوير مستمر مع الجرائم الالكترونية المستجدة.

الفرع الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة:

أولا: حق الدفاع وحضور المتهم

رغم أن استخدام تقنية التقاضي عن بعد يؤدي حتما الى تقليص مدة التقاضي وتسريع الإجراءات إلا أنه قد يمس بحق المتهم في الدفاع عن نفسه من خلال تقييد المتهم في الإدلاء بأقواله وتقديم الحجج والأسانيد ودفع التهم المنسوبة إليه خاصة اذا كان لا يتقن استخدام التكنولوجيا الحديثة كما تغيب لغة الجسد التي تعطي دلالات أكثر دقة على شخصية المتهم[20].

إن اعتماد الوسائل الالكترونية المرئية في الاستجواب والمحاكمة وإن كان يسهل تسريع الفصل في القضايا، إلا أنه قد يثير مخاوف بشأن حق المتهم في الدفاع عن نفسه. فالتواصل المباشر والخلوة المفترضة بين المتهم ومحاميه قد يصبح محدودًا، كما أن مبدأ المواجهة بين الأطراف قد يتأثر سلبًا إذا لم تُوفر تقنيات تسمح بالتفاعل الحقيقي داخل الجلسة. وهذا يفرض على المشرع والقضاء وضع بروتوكولات صارمة تضمن ممارسة المتهم لحقوقه كاملة حتى في ظل المحاكمة الرقمية.

ثانيا: مبدأ العلنية .

من بين المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة مبدأ العلنية والذي أكدته المادة 285 من قانون الإجراءات الجزائية الجديد بنصها أن جلسات المحكمة تكون علنية الا اذا كان في العلنية مساس بالنظام العام أو الآداب العامة [21]، إذ أنه يضمن رقابة المجتمع على عمل

=

الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 13 جوان 2018.

(20) عقبة بوعمرة، ناصر زرورو، التقاضي في البيئة الرقمية بين ضمان السرعة في الإجراءات وتجاوز ضمانات المحاكمة العادلة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو ، المجلد19، العدد02، السنة2024، ص 504.

(21) القانون رقم 25-14 لسنة 2025 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، بتاريخ 03 غشت 2025، الموافق ل 09 صفر عام 1447 هـ، ج ر، العدد

القضاء. وبالتالي فإن الاعتماد على المحاكمات عن بعد قد لا يؤدي إلى الحد من علنية الجلسات إذ يتم بثها في قاعة الجلسات باستعمال أجهزة مرئية مما يمكن الجمهور والصحافة من متابعتها. بالتالي من الناحية الواقعية أصبح هذا الاشكال لا يعيق المحاكمة العادلة.

ثالثا: شفاهية المرافعات:

تعد شفاهية المرافعات من الركائز الأساسية لضمان المحاكمة العادلة، إذ تكفل حضور الأطراف ومواجهة الحجج بشكل علني ومباشر. ويترتب عليها أنه لا يمكن لجلسة الحكم أن تستند في حكمها لأي دليل لم يتم طرحه للمناقشة أمامها اذ يتطلب احترام هذا الحق والضمانة الهامة من المحاكمة العادلة توفير عدد من المقتضيات التي تؤكد هذا الحق وتحافظ عليه وتمكن من آدائه [22]. وفي إطار القضاء الإلكتروني، أوجد المشرع آليات تقنية مثل جلسات المحاكمة عن بعد عبر تقنية الاتصال المرئي، التي تحافظ على الطابع الشفوي للمرافعة، حيث يمكن للمتقاضين، محاميهم، والنيابة العامة عرض دفوعهم شفويا والتفاعل في الزمن الحقيقي. غير أن هذا النمط يطرح تحديات تقنية، منها ضمان وضوح التواصل، التأكد من هوية المشاركين، وتفادي أي إخلال بمبدأ العلنية. وبالتالي، فإن شفوية المرافعات في القضاء الإلكتروني تستلزم موازنة دقيقة بين متطلبات النجاعة والسرعة من جهة، واحترام حقوق الدفاع وضمانات المحاكمة العادلة من جهة أخرى، وهذا ما سعت اليه وزارة العدل حاليا في مختلف الجهات القضائية الجزائية

رابعا: مبدأ المساواة في اللجوء إلى العدالة الرقمية

تُعد المساواة في اللجوء إلى العدالة الرقمية من أبرز التحديات التي يثيرها التحول نحو التقاضي الإلكتروني، ومن المبادئ الجوهرية لضمان المحاكمة العادلة، إذ نصت المادة 19 من الدستور الجزائري المعدل سنة 2020[23] على أن «المواطنون سواسية أمام القانون»، وهو ما يفرض على السلطة القضائية ضمان وصول جميع المتقاضين إلى الخدمات

(22) بوكرش بلقاسم، جودي بن سالم، ضمانات المحاكمة العادلة في الجزائر وفق المعطيات القانونية لاستعمال المحادثة المرئية أثناء إجراءات التقاضي، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية ، العدد 07، جوان 2022 ، ص180

(23) الدستور الجزائري المعدل بتاريخ 6 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 71، سنة 2020.

القضائية دون تمييز أو عوائق. كما يكفل القانون الدولي حقوق الإنسان هذا المبدأ، إذ تنص المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص في الوصول إلى محكمة مختصة للفصل في قضيته ضمن فترة زمنية معقولة، دون تمييز على أساس الجنس أو المكان أو الوضع الاجتماعي[24].

ومع الانتقال إلى العدالة الرقمية، يبرز التحدي المتمثل في التفاوت في إمكانية النفاذ إلى المنصات الإلكترونية والخدمات الرقمية بين مختلف الفئات، سواء بسبب التباين في البنية التحتية للاتصال بالإنترنت أو نقص الوعي الرقمي لدى بعض المتقاضين أو المحامين. ومن ثم، فإن التوجه نحو القضاء الرقمي يجب أن يرافقه تدابير تنظيمية وضمانات عملية، مثل إنشاء مراكز دعم تقني داخل المحاكم، توفير التكوين المستمر للقضاة والمحامين، وضمان إمكانية النفاذ إلى الأجهزة والإنترنت بأسعار عادلة، حتى يتحقق المبدأ الدستوري للمساواة في اللجوء إلى العدالة. ويشكل هذا الأمر ضمانًا حيويًا لتمكين كل طرف من ممارسة حقوقه كاملة أمام القضاء الرقمي، بما يحافظ على جوهر المحاكمة العادلة ويمنع تحول التكنولوجيا من وسيلة لتسريع العدالة إلى أداة لإقصاء بعض الفئات.

يتضح مما سبق أن الرقمنة قد أثبتت فعاليتها في تسريع الإجراءات الجزائية سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة، وأسهمت في تقليص آجال التقاضي وضمان عدالة أكثر مرونة. غير أن هذه الفعالية تبقى مهددة بعدد من التحديات التقنية والحقوقية التي ينبغي معالجتها بحذر. فالتوازن بين السرعة والشرعية يمثل الرهان الحقيقي للعدالة الرقمية، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وتدعيم التشريعات الخاصة بحماية المعطيات، وضمان احترام المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة.

خاتمة:

إن التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في ميدان الرقمنة لم تترك مرفق العدالة بمنأى عنها، بل أضحى القضاء معنيًا بشكل مباشر بضرورة التكيف مع البيئة الرقمية

(24) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 2200 (د-21) بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 23 آذار/مارس 1976. الأمم المتحدة، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

الجديدة. فالقضاء، في طبيعته، مرفق عام يقوم على خدمة المجتمع وحماية الحقوق والحريات، وهو بذلك مطالب بأن يواكب حاجات الأفراد المتزايدة إلى عدالة سريعة وفعالة، وأن يتجاوز الصورة التقليدية التي ارتبطت بالبطء والتأجيلات. وفي هذا السياق، تمثل رقمنة الإجراءات القضائية في الجزائر خطوة استراتيجية تنطوي على إمكانات كبيرة لإحداث قطيعة مع الممارسات الورقية القديمة، وفتح المجال أمام نمط جديد من العدالة، يمكن أن نطلق عليه «العدالة الرقمية.«

لكن المتمعن في واقع التجربة الجزائرية، سواء من خلال النصوص القانونية أو التجارب الميدانية، يلحظ أن الرقمنة ما تزال تراوح بين طموح معلن وتطبيق متدرج. فهي من جهة حققت نجاحات لا يمكن إنكارها، لاسيما في مجال المحاكمات عن بعد والتبليغات الإلكترونية، لكنها من جهة أخرى اصطدمت بجملة من التحديات البنيوية، مثل ضعف البنية التحتية المعلوماتية، وعدم كفاية التكوين البشري، ومحدودية التشريعات التي تؤطر هذه العملية. ولعل الإشكالية الأبرز التي تطرحها الرقمنة هي مدى قدرتها على التوفيق بين مطلب السرعة الذي تفرضه متطلبات العدالة الناجعة، وبين ضمانات المحاكمة العادلة التي نصت عليها المواثيق الدولية والدستور الجزائري، والتي تعد خطوطًا حمراء لا يجوز المساس بها تحت أي ذريعة.

إن المستقبل القريب سيشهد حتمًا توسعًا في تطبيق الرقمنة، وربما سيصبح من غير الممكن تصور العدالة من دونها، لاسيما في ظل انتشار الذكاء الاصطناعي، وتقنيات تحليل البيانات الضخمة، والتوقيع الإلكتروني. غير أن هذا التوسع يجب أن يتم في إطار إستراتيجية وطنية شاملة، لا تقتصر على إدخال أدوات تقنية معزولة، بل تشمل تحديث النصوص القانونية، وتطوير الثقافة المهنية داخل الجهاز القضائي، وضمان المشاركة المجتمعية في مراقبة العدالة الرقمية. فالمحاكمة الجزائية ليست مجرد إجراءات تقنية، بل هي مجال يمس مباشرة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الأمر الذي يجعل من الرقمنة عملية مزدوجة: فهي وسيلة لتحقيق السرعة، لكنها أيضًا اختبار حقيقي لمدى احترام الدولة لالتزاماتها الحقوقية.

إن الحديث عن رقمنة الإجراءات القضائية في الجزائر ينبغي أن يظل مرتبطًا دائمًا بالسؤال الجوهري: أي عدالة نريد أن نبنيها للأجيال القادمة؟ فإذا أردنا عدالة عصرية وناجعة، فلابد أن نوظف الرقمنة كأداة لتحقيق الفعالية والشفافية، دون أن نغفل عن

ضرورة صون الضمانات الجوهرية للمحاكمة العادلة. وإذا أردنا عدالة أكثر إنصافًا، فعلينا أن نقر بأن التكنولوجيا وحدها ليست الحل، بل ينبغي أن تكون جزءًا من إصلاح شامل يتداخل فيه القانون والتقنية والأخلاق القضائية.

التوصيات

- سن قانون خاص بالمحاكمة عن بعد يحدد شروطها وضماناتها وحدود استعمالها.
- تعديل القانون 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية لتكريس حماية خاصة للبيانات القضائية.
- النص على إلزامية الإشهار الإلكتروني لأجندة المحاكمات بما يضمن مبدأ العلنية في ظل الرقمنة.
- إنشاء هيئة وطنية عليا للعدالة الرقمية تكون مهمتها التخطيط والإشراف على مشاريع الرقمنة في قطاع العدالة.
- تعميم استعمال المنصات الرقمية الموحّدة التي تربط بين النيابة والمحاكم ومصالح الضبطية.
- تخصيص ميزانية دائمة ومستقرة لمشاريع الرقمنة، بعيدًا عن الحلول الظرفية.
- تشجيع الشراكات بين وزارة العدل ومراكز البحث الجامعية لتطوير حلول تقنية وطنية خاصة بالقضاء.
- تعميم تجهيز جميع المحاكم بالوسائل المعلوماتية الضرورية والبنية التحتية الرقمية الحديثة.
- ضمان استمرارية خدمة الإنترنت عالية التدفق في جميع المحاكم، مع شبكة داخلية محمية.
- تكثيف برامج تكوين القضاة والموظفين في مجال الرقمنة والأمن السيبراني.
- إدماج مادة العدالة الرقمية ضمن مناهج المدرسة العليا للقضاء وكلية الحقوق.
- وضع آليات مستقلة لتلقي شكاوى المتقاضين بخصوص أي تجاوز قد يقع أثناء المحاكمة الرقمية.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- **01/القوانين**
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. اعتمدته الجمعية العامة للأمم

المتحدة بموجب القرار 2200 (د-21) بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 23 آذار/مارس 1976. الأمم المتحدة، موجود على الرابط *https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights* تم الاطلاع عليه في 23 سبتمبر 2025، الساعة 20:52.

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.

- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية ، العدد 44، الصادر بتاريخ 12 أوت 2009.

- قانون رقم 15-03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 هـ الموافق 1 فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة قطاع العدالة. ج ر، العدد 06، 10 فبراير 2015.

- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 13 جوان 2018.

- الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 31 أوت 2020.

- القانون رقم 25-14 لسنة 2025 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، بتاريخ 03 غشت 2025، الموافق ل 09 صفر عام 1447 هـ، الجريدة الرسمية، العدد، السنة

02/الكتب:

- خالد حسن، أحمد لطفي،التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.

- حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، سنة 2010،ص .

03/المقالات

حايطي فطيمة، هروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021.

- عقبة بوعمرة، ناصر زرورو، التقاضي في البيئة الرقمية بين ضمان السرعة في الإجراءات وتجاوز ضمانات المحاكمة العادلة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو ، المجلد19، العدد02، السنة2024.

- بوكرش بلقاسم، جودي بن سالم، ضمانات المحاكمة العادلة في الجزائر وفق المعطيات القانونية لاستعمال المحادثة المرئية أثناء إجراءات التقاضي، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية ، العدد 07، جوان 2022.

/المو اقع الالكترونية:

- *https://ziyarati.mjustice.dz*
- *https://e-casier.mjustice.dz*
- *Https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Pages/eLitigation.aspx*
- *https://elec.eecourts.gov.eg/*
- https://www.modernisation.gouv.fr/publications/procedure
- https://www.justice.fr/contact/saisir

https://www.telerecours.fr/

https://www.ohchr.org